

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة  
وعضوية القضاة السادة  
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٤/٢٤٠٧

المميز :-

المميز ضده:- الحق العام .

القرار المميز :- قرار محكمة الجنايات الكبرى الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠ في الدعوى رقم (٢٠١٤/١٢٦٥) جنایات كبرى والمتضمن اتباع النقض وبالنتيجة تجريم المميز بجناية القتل العمد وعدم اعتماد الإسقاط كسبب مخفف .  
وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- لقد خلا القرار المميز من التعليل والتسبب للنتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى حيث جاء قرارها مبتسراً ولم تناقش من خلاله بينة الدفاع ولم تتطرق إليها من قريب أو بعيد كما وأخطأت محكمة الجنايات الكبرى وخالفت القانون من حيث إن قرار الحكم مميز جاء مشوباً بعيب القصور في التعليل والفساد في الاستدلال .

٢- أغفلت محكمة الجنايات الكبرى ما هو ثابت من خلال بينة النيابة والدفاع على حد سواء وإن المميز يعمل قصاباً وهو دائماً وأبداً كان يحمل معه أدواته اللازمة لذلك (خنجر، قطاعة....الخ) .

٣- أغفلت محكمة الجنايات الكبرى أن المميز خالد في يوم الحادث تعرض لاستفزاز قوي هز مشاعره ومس شرفه وكرامته واعتباره وهو ما قالت له المرحومة شقيقته بأنها ستقوم بخطف رجل من أجل أن تسود وجهه وتجيب له قضية شرف.

٤- لم تراع محكمة الجنايات الكبرى أن الوصف الذي أصبغته النيابة العامة على الأفعال المسندة للمميز يخالف الواقع تماماً فضلاً عن مخالفته للقانون .

٥- أغفلت محكمة الجنايات الكبرى أنه لم يرد في بيئة النيابة ما يثبت أن المميز قد خطط أو فكر ملياً وتدبر للقيام بفعل القتل وإن ما يمكن استنتاجه من سياق الأحداث أن فعل القتل قد تم بلحظته .

٦- لم تراع محكمة الجنايات الكبرى ما هو ثابت يقينياً أن المميز (لحام) أو قصاب وهو يعمل أحياناً لدى الأهالي في بيوتهم وإن الناس اعتادوا على تواجده في السوق وهو يحمل أدواته معه لهذه الغاية .

٧- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث إن المعالجة القانونية لبنات النيابة بمواجهة المميز تقتضي التطرق لما يلي :-

أولاً:- سورة الغضب الشديد.

٨- خالفت محكمة الجنايات الكبرى ما هو ثابت وما استقر عليه اجتهاد المحاكم وعلى رأسها محكمة التمييز إذ سبق لمحكمة التمييز وأن تعرضت في أحكام لها مشابهة تماماً لظروف هذه الدعوى من حيث الوقائع والأسانيد والتطبيقات القانونية.

٩- إن بيئة النيابة لم تصل إلى مستوى البيئة الكافية للإدانة وفرض العقوبة لما شابها من تناقض وتناثر بعكس ما توفر في بيئة الدفاع من انسجام وتناسق كفيلين بإعلان براءة المميز مما هو منسوب إليه ولا يخفى على فطنة وعدالة محكمكم من أن البيئة التي يساورها الشك لا تصلح لبناء حكم عليها فضلاً عن أن الشك يفسر في مصلحة المتهم

وإنه خير للمحكمة أن تبرىء ألف مجرم من أن تدين بريئاً واحداً عندما تكون البينة المقدمة محل الشك .

١٠- خالفت محكمة الجنايات ما استقر عليه الفقه وأحكام محكمة التمييز

١١- لم تراخ محكمة الجنايات الكبرى أن والد المرحومة قام بإسقاط حقه الشخصي عن المتهم أمام محكمة الجنايات الكبرى وإن هذا الإسقاط يعتبر سبباً مخففاً حسب أحكام القانون وقد خالفت محكمة الجنايات الكبرى الاجتهادات القضائية السابقة (والمحفوظ نسخة عنها بالملف).

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد

أحالت المتهمين :-

-١

-٢

ليحاكما لدى محكمة الجنايات الكبرى بعد أن أسندت إليهما التهم التالية :-

١- جناية القتل العمد خلافاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات للمتهم الأول.

٢- جناية التدخل بالقتل العمد خلافاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٢/٨٠) عقوبات للمتهم الثاني.

٣- حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة (١٥٦) عقوبات للمتهمين .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت

حكمها رقم (٢٠١٢/٧٨٢) بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٣ توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية

التالية :-

إن المغدورة هي ابنة المتهم وأخت المتهم من جهة الأب، وإن أمها مطلقة منذ طفولتها، وإنها تنقلت بين منزل والدتها وجدتها لوالدتها ووالدها حتى تم

زواجها الذي لم يستمر إلا بضع سنين وانتهى بطلاقها قبل مقتلها بحوالي ستة أشهر حيث التحقت بوالدتها وأقامت لديها برغم معارضة المتهمين، وقبل واقعة هذه القضية ببضعة أيام تقدم لخطبة المغدورة أحد أبناء المنطقة يدعى وحظي هذا الخاطب بموافقة المغدورة ووالدتها ووجهته الأخيرة لخطبتها من والدها والحصول على مباركتها، وفعلاً تم السعي لذلك عن طريق أحد أخوال الخاطب الذي جوبه برفض المتهم القاطع لهذا الزواج، كما كان رفض المتهم للزواج أشد من رفض أبيه، مما ألجأ المغدورة ووالدتها إلى السعي لدى المحكمة الشرعية لإجراء الزواج رغم رفض والدها ولما علم المتهم بذلك باشر من جهته المراجعات والسعي لإفشال سعي المغدورة ووالدتها ولما أخبره القاضي الشرعي بأنه سيتم هذا الزواج رغم معارضته تقدم بشكوى إلى المراجع القضائية الشرعية الأعلى وعلم من القاضي الشرعي بأنه إن لم يرد ما يمنع هذا الزواج من فضيلة قاضي القضاة فإنه سيعقد الزواج يوم الأربعاء ٢٠١١/١١/١٦، ولما علم المتهم بذلك ثارت ثائرتة معتبراً أن زواج أخته دون رضاه يمس شخصياً ويلحق به الإهانة ولما طلب منه والده المتهم أن ينأى بنفسه عن هذا الموضوع غضب وغادر المنزل وكان ذلك قبل واقعة هذه القضية بثلاثة أو أربعة أيام ومكث مع أغنامه في المرعى في منطقة عيمة في محافظة الطفيلة وقد قرر منع حدوث هذا الزواج بقتل أخته المغدورة ولما أوف الموعود توجه صباح يوم ٢٠١١/١١/١٦ إلى بلدة عين البيضاء إلى منزل والده الملحق به مسلخ لذبح المواشي حيث يعمل هو ووالده بمهنة الجزارة وتناول ساطور وكان قد أحضر معه أداة حادة (شبرية) وتوجه من هناك إلى مدينة الطفيلة وكمن لأخته المغدورة على بعد حوالي خمسة عشر متراً من مبنى المحكمة الشرعية ولدى مشاهدته لها بحدود الساعة العاشرة صباحاً متوجهة إلى المحكمة الشرعية بادرها بضربتين قويتين على عنقها ومؤخرة رأسها أسقطتاها أرضاً حيث اسئل الخنجر وباشر يكيل الطعنات لها على مختلف أنحاء جسدها ولم يكتف بذلك بل قام بجز عنقها كالشياه حتى كاد يفصل رأسها عن جسدها ثم نهض وغطى الجثة بردائه وأشعل سيجارة غير عابئ باستهجان المتجمهرين الذي كان يمنعهم من التدخل مهدداً إياهم بالقتل بالأدوات الحادة ولدى مرور الشاهد بواسطة البكب الذي يقوده قام بإلقاء الساطور في صندوق البكب حتى حضرت دورية من رجال الأمن قامت بضبطه وإلقاء القبض عليه، وقد تبين نتيجة تشريح جثة المغدورة بأن وفاتها كانت ناتجة عن النزف الدموي الناتج عن ذبح العنق، وجرت الملاحقة .

وقضت بما يلي :-

- ١- عملاً بأحكام المادتين (٢٣٦ و ١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جنائية التدخل بالقتل طبقاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٢/٨٠) عقوبات وجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادة (١٥٦) عقوبات المسندتين إليه لعدم قيام الدليل القانوني المقتنع بحقه .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادة (١٥٦) عقوبات المسندة إليه والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها من قانون العقوبات بالحبس مدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادتين المضبوطتين .
- ٣- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية القتل العمد طبقاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (٣٢٨) عقوبات قررت المحكمة الحكم على المجرم بالإعدام شنقاً حتى الموت وإسقاط والد المغدورة المدعو ( والد المتهم ) لحقه الشخصي عن المتهم خالد الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً مع الأخذ بعين الاعتبار أن والدة المغدورة لم تسقط عنه حقها الشخصي، وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات قررت المحكمة إبدال العقوبة بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات قررت المحكمة إنفاذ هذه العقوبة دون سواها بوصفها العقوبة الأشد ومصادرة الأدوات الحادتين المضبوطتين .

لم يرتضِ المتهم ومساعد نائب عام الجنايات الكبرى بالقرار قطعنا فيه تمييزاً.

نظرت محكمتنا الطعن التمييزي وأصدرت قرارها رقم (٢٠١٣/١٨٢٥) بتاريخ

٢٠١٤/٤/١٣ جاء فيه :-

((وعن أسباب التمييز:-

بالنسبة لما ورد بالسببين الأول والثاني من التمييز الثاني والمنصبين على تخطئة المحكمة لعدم أخذها بما ورد بالبينة الدفاعية .

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى هي محكمة موضوع وإذا ما أخذت وقنعت ببينة النيابة العامة وأبرزت في قرارها هذه البينات فإن ذلك يعني أنها لم تأخذ بالبينة الدفاعية مما يتعين معه رد ما ورد بهذين السببين .

وعن السبب الأول من التمييز الأول وباقي أسباب التمييز الثاني والمنصبية جميعها حول تخطئة المحكمة من حيث وزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهت إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وباستعراض أوراق الدعوى وما قدم فيها من بينات نجد :-

أ- من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد إن الواقعة الجرمية التي اعتمدها محكمة الجنايات الكبرى واستمدت منها قناعتها استندت إلى بينات لها أصلها الثابت في الدعوى وهي بينات قانونية تصلح لبناء حكم عليها وأخصها ما يلي :-

١- ملف التحقيق المبرز (م/١) والذي يحتوي على :-  
إفادة المتهم خالد القطامين الشرطية والتي قدمت النيابة العامة البينة على سلامة الظروف التي أخذت فيها والتي ورد فيها ما يلي: ... أختي من والدي ... قبل حوالي أربعة أيام من اليوم ... والدي أخبرني أن شقيقتي سوف تتزوج ... خرجت من المنزل منذ ذلك التاريخ لغاية ... اليوم كنت أنام في منطقة عيمة ... توجهت إلى الطفيلة ... قمت بمراقبة منزل شقيقتي ... شاهدتها عند الكازية بالقرب من مجمع السفريات ... قمت بضربها بواسطة الساطور على رأسها ... سقطت على الأرض ... بعد ذلك قمت بسحب الشبرية الموجودة على جنبي ... قمت بقطع رأسها ... وتركت الشبرية في مكانها ... قمت برمي الساطور في الصندوق الخلفي للمركبة صادف مرور سيارة نجدة تم ضبطي .

- إفادة المتهم خالد القطامين التحقيقية لدى مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى والتي ورد فيها ما يلي :-
- قمت بقتل أختي بواسطة شبرية وقطاعة وأنا أخفي القطاعة داخل الفروة والشبرية كانت معي لأنها تريد الزواج غصباً عني... قبل ثلاثة أيام قام والدي بطردي من البيت وأنا كنت بدي أذبحها.
- تقرير الكشف على مسرح الجريمة (م/ن/٢).
- الضبط المبرز (ن/٣) ومفاده ضبط المهتم بحالة التلبس بالجناية .
- إفادة المتهم لدى مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى والتي جاء فيها ما يلي:-
- قبل حوالي ثلاثة أيام لاحظت... ابني زعلان من شغلة... زواج أخته من... وقبل واقعة القضية بيومين أو أكثر لم أشاهده ينام في المنزل ولم يحضر إلى الملحمة .
- التقرير الطبي القضائي الصادر نتيجة الكشف على جثة المغدورة لمبرز (ن/٤).
- تقرير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية الذي يحتوي على نتيجة فحص العينات من الدماء والأداتين المستعملتين بالجريمة وبلوزة المتهم

٢- ملف القضية لدى المحكمة الذي يحتوي على شهادات شهود النيابة العامة لديها كل

من :-

● الملازم أول بدر

● النقيب

● الرقيب

● الشرطي

• الدكتور

• شهادة شهود الدفاع أمام المحكمة وهم :-

وقد استعرضت المحكمة أقوال الشهود واقتطفت فقرات منها ضممتها في قرارها المطعون فيه ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع تقر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية .

ب- من حيث التطبيق القانوني :-

نجد إن الأفعال التي قارفها المتهم / المميز والمتمثلة بإقدامه على ضرب المغدورة بواسطة ساطور على رقبتها ومؤخرة رأسها ضربتين قويتين قاطعتين ومن ثم كيل الطعنات المتعددة لها بمواضع قاتلة من جسدها ومن ثم جزّ عنقها بالكامل بواسطة الخنجر مما أدى إلى وفاتها وحيث توافر لدى المتهم ظروف سبق الإصرار الزمني والنفسي وقيامه بإرتكاب جريمة بكل هدوء وروية ودون انفعال أو تردد بعد أن مر فترة زمنية بين عزمه على ارتكابها وبين تنفيذها فإن هذه الأفعال تحقق بها سائر أركان وعناصر جريمة القتل العمد وفقاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات .

وحيث جاء قرار محكمة الجنايات الكبرى مستخلصاً استخلاصاً سائغاً ومقبولاً من خلال بيانات الدعوى ولا معقب لمحكمتنا عليها في ذلك ما دامت البيانات المقدمة والمستمعة تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها واقعة وتسببياً وعقوبة وحيث جاء قرارها متفقاً ومنطوق المادة (٢٣٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فهو حري بالتصديق مما يستوجب رد هذين السببين.

ورداً على السبب الثاني من أسباب التمييز الأول والذي يطعن في القرار من حيث

العقوبة:-

نجد إنه وبرغم أن العقوبة التي أصدرتها محكمة الجنايات الكبرى على المتهم المميز والمتمثلة بالحكم عليه بعد تجريمه بالإعدام شنعاً حتى الموت هي عقوبة صحيحة وتنطبق



مع نص القانون إلا أننا نجد إن استعمال تلك المحكمة للأسباب المخففة التقديرية وذلك نتيجة إسقاط والد المغدورة المتهم لحقه الشخصي دون إسقاط والد المغدورة لحقها الشخصي فإننا نجد إن هذا التخفيف جاء مخالفاً للقانون لا سيما أن والد المغدورة هو المتهم في القضية نفسها وله مصلحة في الإسقاط وأن والد المغدورة لم تسقط حقها الشخصي وبالتالي فإن هذا السبب ينال من القرار الأمر الذي يتعين معه نقض القرار من هذه الناحية .

أما عن كون القرار المطعون فيه مميزاً بحكم القانون فإننا نجد في ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد على ذلك ونحيله إليه تحاشياً للتكرار .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر ما يلي :-

تأييد القرار المميز من حيث الواقعة والتطبيق القانوني ونقضه فيما يتعلق باستعمال الظروف التخفيفية بحق المتهم / المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى)).

أعيدت الدعوى إلى محكمة الجنايات الكبرى وسجلت لديها تحت الرقم (٢٠١٤/٢٤٠٧) وأصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠ متضمناً اتباع النقض والسير على هدي ما جاء بقرار محكمة التمييز .

لم يرض المتهم بقرار محكمة الجنايات الكبرى المشار إليه أعلاه فطعن فيه تمييزاً للمرة الثانية .

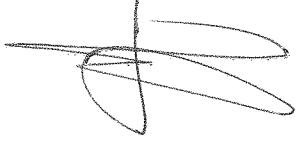
ودون الحاجة للرد على أسباب الطعن نجد إن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع قد أيدت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المتضمن تجريم المتهم بما أسند إليه وأيدتها من حيث الواقعة وتسببياً ونقضته من حيث جواز استعمال الأسباب المخففة التقديرية .

وحيث اتبعت محكمة الجنايات الكبرى النقض وسارت على هديه ولم تستعمل الأسباب المخففة التقديرية في هذه الدعوى فيكون قرارها في محله من هذه الناحية وأسباب الطعن جديرة بالرد .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٣/٢.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



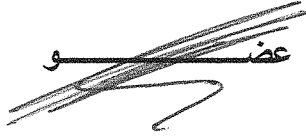
عضو

نائب الرئيس

عضو



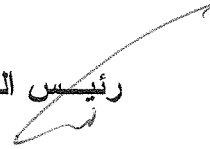
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق/ أ. ك



lawpedia.jo